مقدمة

شهد الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال إلى اليوم جملة من التغيرات سواء تعلق الأمر منها بسير المؤسسة العمومية الاقتصادية، أو بطبيعة الملكية في القطاع الاقتصادي، أو بالتوجهات التنموية، أو باستغلال القطاع الزراعي .فعلى مستوى تسيير المؤسسة العمومية تجد أن ثمة سلسلة أنظمة للتسيير بدءاً من التسيير الذاتي الصناعي، مروراً بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات, فإعادة الهيكلة وانتهاء باستقلالية المؤسسات كل هذه الأنظمة جاءت تحت مسمى الإصلاح ,كذلك على مستوى طبيعة الملكية نجد أن فترة الستينات والسبعينات عرفت حركة واسعة؛ لتأميم القطاع الاقتصادي, ومنع الاستثمار الأجنبي ليستقر الأمر في نهاية المطاف في ظل الاستقلالية بفتح المجال لفروع الشركات الأجنبية. كما أنه على المستوى الزراعي نجد هذا القطاع عرف سلسلة من التغييرات بدأت بالتسيير الذاتي، فالثورة الزراعية، فقانون المستثمرات الزراعية .

كماا أنه على مستوى السياسات الاقتصادية، فإننا نجدها اتسمت مرة بسياسة التخطيط, لنجد الأمر يستقر في النهاية على سياسات الضبط الاقتصادي التقليدية من ضرائب وسياسات نقدية, وكل هذا تم ويتم تحت اسم الإصلاح .

من هنا يمكن طرح الاشكالية التالية : **كيف يمكن تقييم السياسية الاقتصادية في الجزائر قبل الاصلاحات ؟.**

مر الاقتصاد الجزائري بعدة مراحل منذ الاستقلال، حيث اتبعت الجزائر بعد استقلالها على سياسة اقتصادية اشتراكية، إذ هيمنت الدولة على كل المجالات الاقتصادية باستعمالها المؤسسات العمومية كأداة لتنفيذ سياستها. وكون المجتمع الجزائري مجتمعازراعيا، قامت الدولة الجزائرية في تلك الفترة بإنشاء مزارع ضخمة بعد تأميمها. وللقيام بذلك، اعتمدت الدولة الجزائرية على إيرادات ناجمة من قطاع المحروقات التي تميزت بالارتفاع باستثناء1986/1989 التي تميزت بانخفاض سعر البترول، اجتهدت السلطات الجزائرية في تحسين مستوى معيشة أفرادها، وتحقيق مكانة معتبرة للدولة الجزائرية ضمن دول العالم. لتحقيق تلك الأهداف الأساسية اتبعت عدة سياسات منها:

- اعتمادا على سياسة التصنيع كأساس لتحقيق النمو الاقتصادي، وجعل وسائل الإنتاج ملكية عامة.
- الاهتمام بالسوق الوطنية أولا، والإنظمام إلى السوق العالمية كهدف أخير

نعتبر أن الجزائر شهدت مرحلتين أساسيتين لتحقيق التنمية الاقتصادية:

أ- **مرحلة القرار المستقل التي تمتد من 1962 الى 1993**والتي تميزت بارتفاع إيرادات المحروقات وخاصة البترول خلال 1973 1979- .1981.

ب- مرحلة القرار الغير المستقل إبتداءا من سنة 1993 نظرا للوضعية العامة للدولة الجزائرية منها ثقل المديونية الخارجية، الأمر الذي دفعها إلى تبني إعادة الجدولة، وتبنيالإصلاحات الاقتصادية التي فرضها كل من الصندوق الدولي والبنك العالمي.

يتبين لنا من خلال ما تقدم، أن مرحلة القرار المستقل تميزت بقيام الدولةالجزائرية بإصلاحات اقتصادية ذاتية دون وجود ضغوطات خارجية سيرورة التصحيحالهيكلي الذاتية للاقتصاد. وتتصف هذه المرحلة بصفة عامة ب:

1- مرحلة الانتظار (1962 -1966):

تميزت هذه المرحلة بصفة عامة بمشاكل تسييرية للجهاز الإنتاجي نتيجة ذهاب المعمرين الأوروبيين، الأمر الذي أدى بتولي العمال الجزائريين بإدارة تلك المشروعات الاقتصادية الموجودة آنذاك(مراسيم 1963 حول التسيير الذاتي). تولد عن تلك المرحلة وجود قطاعات مسيرة بواسطة العمال مع وجود القطاع الخاص في المجال الصناعيوالفلاحي والتجاري. تعتبر هذه العملية أول مسيرة تصحيحية للاقتصاد بعد الاستقلال رغم عدم وضوح النموذج الوطني للتنمية الاقتصادية. وقامت السلطات الجزائرية بتأميم الأراضي الزراعية سنة 1963، والمناجم سنة 1966.بدأت اللجان التسييرية تزول في الصناعة، وتحل محلها الشركات الوطنية، بعدما قامت الدولة بإنشاء الأدوات التي تمكنها من القيام بالتخطيط بعد توفير الشروط المناسبة.

2- التصحيح الهيكلي الأول 1967- 1979 :

اتصفت هذه المرحلة بقيام الدولة الجزائرية بعدة مخططات تنموية منها: المخطط الثلاثي 1967 1969- الذي يرتكز على الصناعة والأنشطة المرطبة بالمحروقات بالدرجة الأولى".هذه الأفضلية سمحت لتخصيص 18.2% من إجمالي الإستثمارت لسنة 1967 مقابل 13% سنة 1963 و لقطاع الزراعة 12.5 سنة 1967 مقابل17.5% سنة 1963.

ويظهر المخطط الرباعي الأول (1970- 1973) قيام المؤسسات العمومية، والجماعات المحلية، والوزارات الوصية بتصور المشاريع الاستثمارية واختيارها على أساس عدة معايير محددة من قبل سكرتارية الدولة للتخطيط. إن الهدف المرجو من ذلكالمخطط، هو انشاء صناعات قاعدية تكون بمثابة دعامة لإنشاء صناعات خفيفة فيما بعد.

في حين يعتبر المخطط الرباعي الثاني (1974-1977) تكملة للمخطط السابق، حيث اتجهت الجهود في تمويل المشاريع الاقتصادية الضخمة، وخاصة الحديد، والمحروقات، ومواد البناء، والميكانيك، والكهرباء، والألكترونيك، وكذا الاهتمام بالقطاعات الغير اقتصادية، نتيجة ارتفاع

إيرادات المحروقات. إن إعطاء الأولوية للصناعة الثقيلة بهدف إنتاج سلع إنتاجية لمختلف القطاعات، بغية تحقيق الاستقلال الاقتصادي في المدى الطويل.

وتتميز هذه المرحلة على العموم بالتخطيط التوجيهي للاستثمارات والتنظيم التساهمي. كانت المخططات السالفة تهدف إلى بناء الاقتصاد الوطني على أساس إنشاء شركات وطنية كبرى تحتكر السوق الوطنية، إلا أن هذا الأمر أدى إلى وجود ممارسات بيروقراطية، وزيادة مفرطة في عدد العمال، إضافة إلى عدم وجود توازن في حجم الاستثمارات .

3- التصحيح الهيكلي الثاني (1979-1987) :

تتميز هذه المرحلة بقيام السلطات الجزائرية بعدة إجراءات تتمثل في:عملية التنازل عن ممتلكات العمومية من خلال صدور القانون 84/81 ، ثم القانون 87/19 المتعلق بإصلاح القطاع الفلاحي الذي من خلاله قسمت الأراضي الفلاحية إلى مزارع فردية ومستثمرات فلاحية جماعية، حيث كانت تهدف عملية إعادة تنظيم الأملاك الزراعية للدولة إلى تشجيع القطاع الذي كان مهمشا بالمقارنة بالقطاعات الأخرى. ومن أجل ضمان التسيير المحكم والفعال للمؤسسات العمومية، قامت السلطات الجزائرية بإعادة هيكلتها العضوية بمرسوم 80 242- الصادر في 04 10- 1980- وطبقت في بداية1981، حيث تم تقسيم 50مؤسسة عمومية كبيرة الحجم إلى 300 مؤسسة جديدة .واستمرت السلطات الجزائرية بعد ذلك إلى إعادة الهيكلة المالية ابتداء من سنة 1983كتتويج مع النظام المالي والمصرفي. إن القيام بتلك الإجراءات، كانت ترمي في عمومها إلى التخلي التدريجي عن المفاهيم العهد القديم، والانفتاح التدريجي للسوق الوطنية، وإعطاء مكانة للقطاع الخاص في التنمية الاقتصادية.

ستهدف الإصلاحات الاقتصادية في البداية المؤسسة العمومية، بغية تغير قانونها الأساسي، وتنظيمها، وكيفية العمل، وعلاقتها مع الدولة ومحيطها، أي كانت غايتها إزالة كل القيود لإرجاع مهمتها الأساسية و يفهم من ذلك أن نية الاصلاحات هي جعل النظام الاقتصادي أكثر فعالية ونجاعة، وهذا بإعطاء المؤسسات العمومية وظيفتها الأساسية.

4- التصحيح الهيكلي الثالث (1988-1992) :

استمرت السلطات الجزائرية في القيام بجملة من الإجراءات منها على سبيل المثال: استقلالية المؤسسات العمومية (قانون 01/88)،حيث أصبحت الهيئات المسؤولة عنها لها الحرية التامة في

اتخاذ القرارات واختيار الاستثمارات والتقييم دون العودة للجهة المركزية. تهدف هذه الإصلاحات إلى التفريق بين تسيير المؤسسات الاقتصادية بواسطة لجان إدارية تمثل الإدراة والمساهمين، والملكية الإدارية التي تبقى في يد الدولة عن طريق صناديق المساهمة. إن قانون المالية 88/03 الصادر يوم 12 01- 1988- يعتبرها كشخص اعتباري يخضع للقانون التجاري، ومنبع لتراكم رأس المال، ومولد للسلع والخدمات.

رغم شروع الجزائر و غيرها من الدول العربية في الإصلاح الإقتصادي تبعا للوصفة المقدمة من طرف FMI و BM، إلا أنها عجزت عن إلغاء جميع الصعوبات و المشاكل التي تعترض نموها الإقتصادي.

أ مرقنى